الفصل الرابع

الدبلوماسية وثورات الربيع العربي

دور الدبلوماسية في ثورات الربيع العربى[١] :

تعتبر الجامعة العربية الإطار المؤسسي والهيكل التنظيمي الذي يعبر عن الأمة العربية ويتحدث باسمها، وتنحصر عضويتها على الدول العربية وإذا كانت جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية ذات المرجعية المتخصصة فى معالجة الاختلافات بين الدول العربية وتوحيد الصف العربى، فقد كان منتظراً منها أن تقوم بدور فاعل وإيجابي في حل المنازعات التي تنشب بين الدول الأطراف، وتساهم في إرساء بيئة مستقرة مثلما هو شأن المنظمات الإقليمية الأخرى .

وكلها أحدث منها نشأة ولا تقوم بين أعضائها هذه المشتركات (اللغة، والثقافة، والدين ووحدة المصير)، فجامعة الدول العربية أخفقت في حل كثير من المنازعات وإن كان أشهرها القضية الفلسطينية التى تعتبر دليل على عجز الجامعة العربية، وبقيام الثورات الشعبية فى العديد من البلدان العربية، فقد جاء دور جامعة الدول العربية متواضع مقارنة بما كان متوقعاً منها أن تلعبه فى هذه الأحداث الاستثنائية التى تجتاح بلدان الوطن العربى .

فهذا الأداء الدبلوماسي العربي من قبل الجامعة العربية فى معالجة المعطيات الجديدة على الساحة العربية لا ندرى إن كان ناجم عن سوء إدارة الجامعة فى

---

[١] عبدالحكيم سليمان وادي ، **الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية الأسباب والمبررات** ، http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=13009

الفترة الراهنة أم أنه ناجم عن أسباب تنظيمية بنيوية متعلقة بطبيعة عمل الجامعة والميثاق الذي تعمل من خلاله ووفقاً له .

فعلى ضوء ذلك تمثل الدبلوماسية العربية تحت راية الجامعة العربية حالياً منعطف تاريخي فى دور الجامعة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ لتكون موحدة وجامعة للعمل العربى وملبية لطموحات الشعوب العربية ، وإن كانت جامعة للحكومات العربية وليست جامعة للشعوب العربية .

فالدبلوماسية العربية أثبتت للثوار العرب أن الجامعة العربية مجرد رمز لوحدة العرب وتماسكهم وهذا ما ظهر جلياً فى تعاملها مع معظم الثورات العربية فقد بدت وكأنها في حالة ارتباك عظيم تنطوي في أحيان كثيرة على فقدان المبادرة وازدواجية المعايير وغياب الفعالية .

الدبلوماسية العربية والثورة التونسية :

في ثورة تونس حاول النظام الدبلوماسي العربي إنقاذ نظام الرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** عندما دعا لعقد قمة عربية طارئة لاستدراك الموقف ولكن تسارع الأحداث حال دون إمكانية نصرة النظام التونسى .

وسرعة استجابة الغرب للثورة التونسية والطلب من الرئيس التونسي بالرحيل نتيجة لاعتبار أن تونس لا تشكل ورقة أساسية وهامة في المعادلات وموازين القوى العالمية مما يعني بأن انتقال البلد إلى حلة ديمقراطية جديدة لا يشكل أي فارق مع مراعات بعض الملفات كالقاعدة والتطرف الديني ومسألة الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا المنهكة اقتصادية في السنوات الأخيرة .

الدبلوماسية العربية والثورة المصرية :

وفي ثورة مصر أيدت الجامعة العربية الحكومة المصرية خوفا من الفوضى المهددة لأمن البلاد ،والنظام الدبلوماسي العربي حافظ على نهجه التقليدي المعتاد المحكوم بالاعتبارات القانونية السياسية التي نص عليها ميثاق تأسيس

الجامعة العربية ويعززها في ذلك خبرة العقود السابقة بعدم التدخل في الأزمات السياسية الداخلية التي تشهدها الدول العربية .

لذلك لم يتخذْ موقفاً حاسماً تجاه ما حدث في تونس ومصر، متخذا من الحياد السلبي موقفاً، كما أَن لعاملي الزمن وقصر المدة الزمنية التي استغرقتها الأحداث في الحالتين لها أثرها، خاصة أن تعاقبَ الأحداثِ كان سريعاً في هاتين الحالتين ، فضلا عن حداثتهما على النظام الدبلوماسي العربي، جعلته يقف أمامَ ما يجري دون أي تحرك سريع أو ردة فعل تذكر، واعتبرته شأنا داخلياً .
وكان من المفترض ظهور الولايات المتحدة الامريكية كراعي رسمي للتغيير وتنحي الرئيس حسني مبارك على الاقل لتمكين المجلس العسكري من إدارة البلاد والحكومات اللاحقة بما يضمن حقوق ومصالح إسرائيل .

وهذا ما يفسره سرعة زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة هيلاري كلينتون للقاء رئيس المجلس العسكري المشير محمد حسين طنطاوي بعد تنحي الرئيس حسني مبارك مباشرة للتأكيد على السياسات المصرية الخارجية تجاه إسرائيل رغم قناعة الجميع بأن مصر اليوم ليست كمصر مبارك وهذا ما لاحظه الجميع من خلال المخاوف والتصريحات والإعتذارات عن مقتل جنود مصريين على الحدود في سيناء وما تحمله قضية الغاز ومراقبة قناة السويس .

الدبلوماسية العربية والثورة اليمنية :

يختلف تعامل الدبلوماسية العربية مع الثورة اليمنية باختلاف البيئة الإقليمية، وتشير الأحداث إلى أن جامعة الدول العربية لم تتدخل في الأزمة اليمنية على الإطلاق ، وتركت المجال لمجلس التعاون الخليجي لعلاج الأزمة .
وتفسير ذلك يكمن في رؤية دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها قطر والسعودية للأزمة اليمنية بوصفها شأنا خليجياً لا ينبغي التدخل فيها عربياً من بوابة جامعة الدول العربية، إضافة لرؤية السعودية وقطر لدورها الخليجي في

احتواء أي أزمة خليجية مستقبلا بالإضافة لخشيتها من امتداد رياح التغيير اليمنية لحدودها الجنوبية .

الدبلوماسية العربية والثورة الليبية :

عند التطرق لتحليل وتفاعل الدبلوماسية العربية مع الثورة الليبية ، فسنجد أن البداية كانت بموقف الجامعة العربية من الأحداث الليبية، حيث أتخذ مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين قراراً بتعليق مشاركة ليبيا فى كافة اجتماعات الجامعة العربية ومؤسساتها .

وهو من القرارات النادرة فى تاريخ الجامعة، حيث يكاد يكون هو ثالث قرار من نوعه بعد تعليق عضوية جمهورية جنوب اليمن عقب اتهام قادتها بالتورط فى إغتيال رئيس اليمن الشمالى عام ١٩٧٨، وتعليق عضوية مصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩ .

ولكن فى الحالة الليبية بدا الأمر غير مألوف، لأنه فى القرارين الخاصين بجنوب اليمن ومصر أرتبطا بواقعة متعلقة بالعلاقات بين الدول، وليس بالأوضاع الداخلية فى إحدى دول الجامعة الأعضاء كما هو الحال فى ليبيا .

ثم جاء بعد ذلك اجماع الدبلوماسية العربية التدخل لحماية الثوار باتخاذ مجلس الجامعة على المستوى الوزارى قراره غير المسبوق بالتدخل فى ليبيا حماية للشعب الليبى .

غير أن هذا التدخل كان منوطاً بمجلس الأمن وفقاً لقرار الجامعة، وفيما بعد آل الأمر كله إلى حلف شمال الأطلسي الذي اتسم تدخله العسكري بعدم الفعالية، بعد أن وضع قرار الجامعة العربية مفاتيح الأمر فى أيدي مجلس الأمن الذى وافق على التدخل العسكري لفرض حظر جوى على قوات العقيد معمر القذافى .

الدبلوماسية العربية والثورة السورية :

تعامل الدبلوماسية العربية مع الأزمة السورية يبدو مختلفاً مقارنة بما اتخذته الجامعة العربية من قرارات في الحالة الليبية، حيث كان القرار أشد، مطالبا الأمم المتحدة بفرض منطقة حظر جوي والتدخل لحماية المدنيين .

فتعامل الدبلوماسية العربية مع الثورة السورية يختلف عن الحالة الليبية في ظل وجود معسكرين، الأول يمثله كل من إيران والصين وروسيا المتعاطف مع نظام الرئيس بشار الأسد، والمعسكر الثاني يمثله كل من تركيا والدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة، والمتعاطف مع الشعب السورى .

وإن كان ذلك لم يتوافر فى الحالة الليبية، إضافة إلى شبه الإجماع العربي ضد العقيد القذافي نتيجة سلوكه المنحرف. فعندما هدد بإبادة الشعب، أعطى إشارة للتحرك الدبلوماسية العربية ، فموقف الدبلوماسية العربية الرافض للتدخل العسكرى الأجنبي بسوريا لعدم تكرار مأساة السيناريو الليبي، فهي تسعى لحل الأزمة السورية بطريقة سياسية بعيداً عن التدخلات العسكرية من خلال المبادرة العربية التى اتخذتها الجامعة وتسعى إلى تنفيذها بشتى السبل .

على الرغم من أنها قد أثارت جدلاً واسعاً لأنها تقوم على دعوة للإصلاح في وقت تستمر فيه إراقة الدماء في سوريا خصوصا بعد استخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا، في قصف الشعب السوري الأعزل .

وهو موقف اتخذته مغايراً لموقفها من الأزمة الليبية في بدايتها. ولكن طبيعة هذا الموقف والذى يتميز بدعوته إلى الإصلاح والرفض التام للتدخل العسكرى الأجنبي، ترجع إلى أن الأوراق التي يحملها النظام السوري في يده إقليمياً وعربياً، أكثر بكثير من تلك التي كانت في يد نظام العقيد معمر القذافي، وهو ما أستدعى موقفاً مغايراً من قبل الدبلوماسية العربية .

فالوضع فى سوريا شديد التعقيد، خاصة فى ظل تشعب علاقات النظام السورى الخارجية، ومختلف تماماً عن الوضع الليبى، لأسباب تتعلق بوجود مخاوف

عربية من تحول سوريا إلى عراق جديد في حال التدخل الدولي، فضلا عن الصعوبات التي سببها التدخل في ليبيا الأمر الذي يوضح أن الصورة ليست بسيطة وشديدة التعقيد .

وإذا رأينا أن الدبلوماسية العربية تحت راية الجامعة العربية قد أحالت المسألة السورية إلى مجلس الأمن طلباً لدعم الخطة العربية، وذلك فى ٣١يناير ٢٠١٢، إلا أن الأمين العام للجامعة العربية قد طلب فى بيانه أمام مجلس الأمن دعم المجلس والمجتمع الدولى بشكل عام للتحرك العربى لحل الأزمة الخطيرة والمتصاعدة فى سوريا والحيلولة دون تفاقمها وتهديد الأمن في المنطقة .

مؤكداً على عده نقاط رئيسة اهمها أن الهدف الأساسي للتحرك العربى هو الوقف الفورى لما يتعرض له المدنيون السوريون من أعمال عنف وقتل، والعمل على تحقيق مطالب وطموحات الشعب السورى فى إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، والانتقال الى حياة سياسية سليمة، فى ظل ديمقراطية حقيقية، تضمن الحقوق الأساسية لجميع أفراد الشعب، وسيادة القانون، والتداول السلمى للسلطة .

أثر ثورات الربيع العربي على الدبلوماسية العربية[١] :

أولاً : أثر ثورات الربيع العربي على دبلوماسية الدول :

أحدثت ثورات الربيع العربي وما تلاها من تحولات عميقة في المنطقة تغيرات على مستوى الأنظمة الدبلوماسية العربية ، فقد تغيرت أنظمة بالكامل ، بتوجهاتها وسياساتها ومؤسساتها وحتى إعلامها ، مما جعلنا نتحدث عن دبلوماسية جديدة في المنطقة ، ونحن عندما نتحدث عن الانعكاسات فنحن نتحدث عن جانب إيجابي و أخر سلبي .

[١] عبدالحكيم سليمان وادي ، **الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.الأسباب والمبررات** ، http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=13009

إيجابيا: اهتمام متزايد وتفاعل بين الدبلوماسيات العربية وانفتاح المواقف الدبلوماسية على المطالب الشعبية .

سلبيا : تكريس واقع التحالفات والولاءات وظهور فرضية تصفية الحسابات ، وأشكال جديدة وأدوار خفية للدبلوماسية والزيادة من حدة ثورات دون أخرى.

ثانياً: أثر ثورات الربيع العربي على دبلوماسية المنظمات العربية :

١ – أثر ثورات الربيع العربي على الاتحاد المغاربي :

* أوجدت ثورات الربيع العربي تحركات مكثفة في دول المغرب العربي توحي بوجود رغبة حقيقية في بعث الروح في الجسد المغاربي وإعادته الى الواجهة من جديد بعد غياب دام سنوات بسبب فتور العلاقات الثنائية بين الدول الموقعة على اتفاقية مراكش لعام ١٩٨٩ .

* أفرزت ثورات الربيع العربي نوعا من الإرادة السياسية لقادة دول المنطقة ومدى وعيها بالتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والقيمية حيث كانت هذه الثورات بمثابة الحجر الذي حرك مياه الاتحاد المغاربي الراكدة ولذلك أعلنت المملكة المغربية عن رغبتها في تفعيل الاتحاد وفتح الحدود مع الجزائر ، كما دعا الرئيس التونسي منصف المرزوقي الى تعميق التعاون بين الدول المغاربية من خلال اتحاد المغرب العربي كما أعلنت الجزائر أيضا عن رغبتها في إعادة تفعيل الاتحاد.

* أدخلت ثورات الربيع العربي الدول المغاربية في التفاعل السياسي والتعاون الاقتصادي مما هيئ مرحلة جديدة لإعادة إحياء اتحاد مغاربي تكون ملامحه أكثر وضوحا وأقرب الى الواقع ، كما فرضت على الدول الخمس في الاتحاد المغاربي الالتقاء والبحث في ما يمكن عمله في مواجهة التحديات المستجدة .

٢ – أثر ثورات الربيع العربي على جامعة الدول العربية :

*عقب ثورات الربيع العربي رغبت الشعوب العربية في التقارب وإنعاش النظام الإقليمي بضخ مزيد من الأكسجين للجامعة العربية التي ترقد في غرفة العناية المركزة منذ عقود ، والدعوة الى إجراء عملية إصلاح شاملة لها .

* خلقت ثورات الربيع العربي زخما تجاه قضايا حماية الأمن القومي العربي وزادت من إحساس المواطن العربي بأهميته .

* وجهت ثورات الربيع العربي صفعة قوية لبيت العرب ووضعت دوره وفعاليته على المحك .

* كشفت الثورات مقدار الجفاء بين الجامعة العربية والشعوب العربية ، فلم تكن قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان تتصدر أولويات واهتمامات الجامعة ولم يكن بحوزة الجامعة من الأليات والأدوات ما يساعدها على كبح جماح بعض الأنظمة القمعية .

* سلطت ثورات الربيع العربي الضوء مجددا على أحد المثالب الخطيرة في العمل العربي المشترك وهي الاستقواء بالخارج لحل المشاكل وتنامي إقبال بعض الدول العربية نحو التجمعات الإقليمية البديلة للجامعة العربية ، ولم تبين الجامعة أية مواقف إزاء ما جرى في تونس ومن بعدها مصر أيضا ، باستثناء تصريحات خجولة مفادها أن ما يجري شأن داخلي ، وإن كان قد طرأ تطور ملموس على أداء الجامعة بفضل تداعيات الربيع العربي .

٣ – أثر ثورات الربيع العربي على مجلس التعاون الخليجي :

* انعكست تأثيرات ثورات الربيع العربي على تفاعلات دول المجلس وخياراته في علاقته مع القوى الإقليمية والدولية التي تأثرت مصالحها هي الأخرى كثيرا بفعل هذه الثورات وتداعياتها ، كذلك تفاعل المجلس ودوله مع هذه التداعيات .

* إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لمشروع مجلس التعاون الخليجي وتطويره والبحث عن حلفاء أو شركاء جدد ضمن إعادة ترسيم خرائط التحالفات وأن يكون لها دور أساسي .

* أحدثت تداعيات الربيع العربي مجموعة من التطورات على صعيد العلاقات الثنائية بين دول المجلس حيث تدافع المجلس لمعالجة الأزمة في البحرين والدعم الكامل لها فكان التصدي الأمني والعسكري للأزمة في البحرين والحرص على احتواء الأزمة في عمان عن طريق تقديم معونات مالية سخية .

* الاتجاه إلى توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي بضم كل من الأردن والمغرب في محاولة لتأسيس منظومة توازن قوى إقليمية جديدة .

أثر ثورة المعلومات فى الدبلوماسية [١] :

* أحدثت ثورة الاتصالات والمعلومات تغييراً نوعياً في ظهور الدبلوماسية الحديثة. فالثورة التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات أصبحت تسمح بإجراء اتصالات طويلة ومشاورات بالبرقيات والفاكس والخط الساخن الذي يربط بين رؤساء الدول بعضهم البعض .

* أصبح من الممكن عقد مؤتمرات وحوارات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية ومكن هذا المتفاوضين وهم على مائدة المفاوضات من الاتصال بعواصم بلادهم والحصول على التوجيهات من صناع القرار في عواصمهم.

* كان لثورة المعلومات وسرعة نقلها عبر الشبكات والقنوات التلفزيونية تأثيراً حاسماً على عمل الدبلوماسي وكمية ما هو متاح له من أخبار ومعلومات وتقييمات وجعله في مركز الأحداث العالمية وهو في مكتبه وجعله هذا في سباق مع الزمن لكي يلاحق هذه الاحداث ولا يتخلف عنها.

---

[١] خالد محمد غازي ، **دبلوماسية المعلومات** http://middle-east-online.com/?id=140289

* تقوم وسائل الاتصال بدور مهم في تقدير الموقف السياسي وسرعة اتخاذ القرار وإبلاغه وتلقي ردود الفعل بشأنه.. والتقدم التكنولوجي جعل هذه الوظائف مختلفة في جدواها وطرق أدائها .

* من أهم نتائج الطفرة التي شهدها العالم في الاتصالات وتدفق المعلومات أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق العمل الدبلوماسي، وفي بعض الأحيان، وفرت لدوائر أخري أدوات – طالما احتكرتها وزارات الخارجية مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.

فالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى أن التغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الإلكتروني في المجتمع الأميركي، قد أضافت إلى قوة الرئيس قوة أخرى؛ في نفس الوقت الذي توزعت فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضاً داخلياً؛ حيث إن كلاً من السلطة التشريعية والتنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة، إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع، والإمكانات التي توافرت للسلطة التشريعية هي في حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التي كانت قطاعات تنفيذية تملكها.

* أدت الثورة المعلوماتية إلى شخصنة العلاقات الدولية، حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، فعلي سبيل المثال قيام الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية ، حيث استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية، وكانت هناك أنواع مختلفة من المكالمات؛ المكالمة القصيرة من أجل إطلاع المخاطبين على التطورات؛ والمكالمات الأكثر تفصيلاً، وهكذا وضعت القواعد الدبلوماسية جانباً، ولم يعد وزراء الخارجية يمضون ثلاثة أيام من أجل التحضير لمحادثات رئيس الدولة مع رئيس دولة أخرى..

* نتج عن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، فيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية، ويرى أصحاب هذا الرأي أن ذلك يضعف الأداة الدبلوماسية الرسمية، لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة.

* أدت دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى توزيع في المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية الممثلة في وزارات الخارجية، وقد أثرت الثورة الاتصالية سلباً علي الأدوات والأدوار التقليدية للدبلوماسية؛ مما أفسح المجال للحركات الإرهابية وللأنشطة الاستخباراتية، وفي ذلك خطراً كبيراً على السلام الدولي الذي تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً.

* إن من أهم وظائف الدبلوماسية هو حماية المصلحة القومية، التي تتكون من عدد من المصالح الجزئية سياسية؛ اقتصادية، ثقافية، عسكرية، ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة ، ومن هنا كانت فائدة أي آلة قادرة علي تربيط ومعالجة المعلومات؛ وهذا هو لب الهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التي تستجيب لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته، بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقنية المعلومات في منظوماتها، لكن لا يمكن إغفال العوامل الخارجية، التي تتمثل في تغير البيئة المحيطة بهذا العمل، فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها.

ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار؛ وأصبحت هناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة؛ فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطوراً؛ وأنه

من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية، بل إن تطبيق وتفعيل نظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها؛ نظراً لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب.

عوائق استقدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي :

توجد عوائق عديدة لاستقدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي ، يمكن توضيحها علي النحو التالي :

* **العوائق المادية** : تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع، مما يصعب القيام بالتطوير اللازم في عصر المعلومات .

ويفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج؛ مما يزيد من تكلفة عملية إدخال تكنولوجيا "المعلواتصالية "، نظراً "لتمدد "الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً .

* **معوقات بيئية** : تتمثل في جانب مهم من عمل الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود عليه وتبخل عليه بالمساعدات الفنية .

* **عوائق تقنية** : تتمثل فى صعوبة المعالجة الإلكترونية لمعظم المعلومات التي يضطلع بها؛ حيث إنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة .

* **العوائق البنيوية** : تتمثل في صعوبة الوصول إلى استراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات؛ لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية؛ إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية؛ فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية، وبما أن هناك مخاطرة دائماً في شبكات

المعلومات بأنها يمكن اقتحامها إلكترونيا، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية.

ويوجد أسلوبان للتعامل مع هذا العائق، الأول تقني فني يعنى باستخدام تكنولوجيا متقدمة يصعب اختراقها.. أما الثاني فتمثل في إعادة تقييم معيار السرية الدال على عدم التمكن من توصيل التحليلات المهمة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، حتى يتسني اتخاذ القرارات المهمة مما حتم تبني رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على انسياب المعلومات وتبادلها.

وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للاستخدام العام؛ حتى أن الاعتماد علي المصادر السرية فقط، يقود حتما إلى الوقوع في فخ عدم الكفاءة والفاعلية .

ويضرب المثل هنا بوزارتي الخارجية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية اللتين قامتا بتخفيض درجة السرية على عدد كبير من الوثائق؛ لكن هناك عائقاً رئيسياً؛ وهو العائق البيروقراطي الإداري؛ فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية، وليس الفنية، الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة في وزارات الخارجية .

فأمامها فرصة لتوفير الوقت والجهد الموجهين لتجميع البيانات والمعلومات الخام، فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات ومراكز أبحاث يقومان بهذه المهمة الآن .

والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلي مهام أكثر إبداعا تتطلب نوعاً خاصاً من العمالة للالتحاق بالعمل الدبلوماسي؛ تتسم بروح المبادرة والقدرة علي الإدارة وادارة الأزمات، والتعامل مع التكنولوجيا، وتكون لديها ملكات فكرية ومهارات

بحثية، وتكون قادرة علي الاتصال بكفاءة وقيادة الفرق والمجموعات المتنوعة الواسعة؛ أي ما يسمي "عمالة الألفية الثالثة ".

ويستلزم هذا بالطبع إعادة تنظيم الهياكل الإدارية لتأهيلها للقيام بالمهمة الجديدة مثل استحداث أو تدعيم إدارات مختصة بمتابعة التطور العلمي والتكنولوجي وإدارات للعلاقات العامة، وما إلي ذلك من تطوير إداري.

كما أنه من المحتمل أن تتجه وزارات كثيرة إلي إنشاء مراكز بحثية، وبنوك ملحقة بها يمكن تكليفها ببحث ودراسة الموضوعات المطلوبة، مع تمتعها بمرونة في التحرك وحرية في التعبير هي في حاجة إليها للقيام بأبحاث حيوية.. أما عن كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات الخام، فهناك قابلية لتكييف منظومات إدارة المعلومات التي طورتها مؤسسات الإعلام الدولية العملاقة؛ وهذا يعني أن هناك إمكانية وفرصة لوزارات الخارجية أن تتحول من محصل للبيانات ومجمع للمعلومات، ومنفذ للسياسات إلى متلقٍ للمعرفة، ومنسق للمجهودات، مفكر في البدائل ومخطط للاستراتيجيات.

ونتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات أصبح العالم الآن متشابكاً ومترابطاً إلى درجة لم تشهدها البشرية من قبل؛ وربما يكون هذا التطور أكثر التحولات ثورية في تجربة الإنسانية، ولكن لكي يكون هذا العصر ذا طيات إيجابية وليست سلبية، فأصبح التحدي هو أن نعبر عصر المعلومات إلى عصر المعرفة؛ ومنه إذا أمكن إلي عصر الحكمة .

وإذا كان الغرب قد وجد في عصر المعلوماتية شكلاً جديداً من أشكال الابهار، لأنه ما زال يحبو في سنواته الأولى ليخفي آثار الخلل والدمار اللذين أحدثتهما الثورة الصناعية والكيماوية في بيئة الأرض وصحة البشر وما تشكله من أخطار فعلينا أن نلحق بقطار المعلوماتية كعلم جديد نستطيع أن ندرك إمكانياته ونوظفه، ونستعد لمعرفة أضراره .